الأمم المتحدة
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
الأراضي الفلسطينية المحتلة

مراقب الشؤون الإنسانية

حزيران/يونيو 2011

تصوير (أوتشا)

عمليات الهدم التي نفذتها الإدارة المدنية الإسرائيلية أدت إلى تهجير 37 شخصاً من بينهم 17 طفلا في المجمّع البدوي الحديدية (طوباس)

نظرة عامة

خلال النصف الأول من عام 2011 فاق عدد الفلسطينيين الذين تمّ تهجيرهم قسريا في المنطقة (ج) في الضفة الغربية عدد الأشخاص الذين هُجروا في أي سنة منذ أن بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية توثيق عمليات الهدم في عام 2006. وقد نُفذت معظم عمليات الهدم في المجتمعات البدوية والرعوية الضعيفة في المنطقة (ج) التي تُشكل ما يزيد عن 60 بالمائة من الضفة الغربية، حيث تحتفظ إسرائيل بالسيطرة على إنفاذ القانون ومجال البناء والتخطيط. وقد فرضت الإدارة المدنية الإسرائيلية قيوداً صارمة على البناء الفلسطيني في المنطقة (ج) ولم تعدّ الخطط سوى لـ1 بالمائة من أراضي المنطقة، علماً أنّها خصّصت 70 بالمائة من مساحة المنطقة (ج) لاستخدام المستوطنات الإسرائيلية أو الجيش الإسرائيلي وطبقت في الـ29 بالمائة المتبقية قيوداً صارمة على التخطيط. ومعاً، تجعل هذه القيود من المستحيل فعلياً على الفلسطينيين

محتويات التقرير

ارتفاع ملحوظ في عمليات الهدم 3

محكمة العدل العليا الإسرائيلية تؤيد نظام الفصل في مدينة الخليل 5

قطاع غزة: المصادقة على مشاريع بناء جديدة في غزة... 6

آخر المستجدات حول فتح معبر رفح أمام تنقل الناس 8

أدوية حيوية ومستلزمات طبية (تستخدم مرة واحدة) ما تزال نافذة المخزون في غزة..... 9

ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف +972 (0) 2 582 9962 | فاكس +972 (0) 2 582 9962 | www.ochaopt.org | ochaopt@un.org

الحصول على تراخيص بناء. وعلى العكس من ذلك، صادقت الإدارة المدنية الإسرائيلية على خطط هيكلية لجميع المستوطنات الإسرائيلية تقريباً، وهو ما سمح بتوسعها المتواصل والمستمر حالياً منذ انتهاء تعليق نشاطات توسيع المستوطنات في أيلول/سبتمبر عام 2010. وعلى غرار ذلك، قلما تواجه البؤر الاستيطانية الواقعة في المنطقة (ج) والتي يبلغ عددها 100 بؤرة أي عملية هدم لمبانيها «غير القانونية» على يد الإدارة المدنية الإسرائيلية، رغم أنّ هذه البؤر الاستيطانية ليس لديها أي خطط هيكلية مصادق عليها وبالتالي لا يوجد فيها رخص للبناء.

خلال هذا الشهر حدث تطور خطير يتعلق بوجود المستوطنات والتهجير الناتج عنها. ففي شهر حزيران/يونيو رفضت محكمة العدل العليا الإسرائيلية التماساً تقدم به فلسطينيون ما بين عامي 2004 و 2006 لرفع القيود الصارمة التي يفرضها الجيش الإسرائيلي على الوصول إلى مركز مدينة الخليل بحجة أنّ الحظر الحالي ما زال ضرورياً. وقد فُرضت هذه القيود لحماية المستوطنات الإسرائيلية التي أقيمت في بلدة الخليل القديمة والتي تتضمن المركز التجاري الرئيسي والحرم الإبراهيمي، بالإضافة إلى المناطق السكنية التي يعيش فيها ما يقرب من 35,000 فلسطيني. وفي حين أنّ حركة مرور السيارات والأشخاص الفلسطينيين مقيدة في المنطقة، إلا أنّ المستوطنين الإسرائيليين يسمح لهم بالتنقل بحرية مشياً على الأقدام وبسياراتهم أيضاً. وقد أغلقت مئات المحلات التجارية الفلسطينية في البلدة القديمة في الخليل بأوامر عسكرية. وقد أدت هذه القيود الصارمة إلى جانب سنوات من الإزعاج المنظّم على يد المستوطنين الإسرائيليين إلى إجبار عدد كبير من السكان الفلسطينيين إلى الرحيل إلى مناطق أخرى في المدينة: ويقدر أنّ ما يزيد عن 1,000 منزل أخلاها سكانها الفلسطينيين السابقين، وإغلاق ما يزيد عن 1,800 محلا تجارياً.

وخلال هذا الشهر أيضاً صادقت السلطات الإسرائيلية على عدد من مشاريع البناء في قطاع غزة لأغراض السكن واحتياجات البنى التحتية. مع ذلك، وبالرغم من الارتفاع الكبير في معدل المشاريع المصادق عليها خلال شهر حزيران/يونيو، فإنّ مجمل المشاريع التي تمّت المصادقة عليها منذ تخفيف الحصار في حزيران/يونيو 2010 لا يلبي سوى قلة من الاحتياجات المحدّدة. بالإضافة إلى ذلك، يمثل نقص التمويل اللازم السبب الرئيسي في تأخر تنفيذ المشاريع المصادق عليها. وبالرغم من الحصول على تعهّد من المانحين لتغطية جميع المشاريع، إلا أنّ المانحين تعهدوا بذلك قبل ما يزيد عن عامين، ولم يتمّ صرف التمويل بسبب عدم الحصول على المصادقة الإسرائيلية للمشاريع (في ذلك الوقت). كما ويعتبر نظام الموافقة متعدد المراحل والمطلوب لتنظيم دخول موادّ البناء إلى قطاع غزة, عاملاً مهماً وراء الوتيرة البطيئة لتنفيذ المشاريع. ومما يزيد ذلك تعقيداً حصر دخول البضائع بمعبر واحد، والذي لا يمكنه الآن سوى إدخال 70 حمولة شاحنة من الحصى يومياً. ونتيجة لذلك، لم يتمّ إتمام سوى عدد قليل من المشاريع المطلوبة، وعليه، لم يطرأ أي تحسن ملموس على الوصول إلى الخدمات والسكن لسكان غزة.

أما فيما يتعلق بدخول الأشخاص، أعلنت السلطات المصرية في شهر أيار/مايو إعادة فتح معبر رفح رسمياً بالاتجاهين بالإضافة إلى زيادة ساعات عمل المعبر الأسبوعية واليومية وإدخال تسهيلات على عدد الأشخاص ومتطلبات الحصول على تأشيرة سفر. بالرغم من ذلك، ما زال تنقل الأشخاص من قطاع غزة وإليه، بما في ذلك الأجزاء الأخرى من الأراضي الفلسطينية المحتلة، محدوداً للغاية. وتفيد التقارير أنّ السلطات المصرية تحدد عدد المسافرين إلى مصر بـ 450-400 شخص يومياً. بالإضافة إلى أنّ تنقل الأشخاص عبر معبر إيريز إلى إسرائيل ما يزال محظوراً بصورة عامة على جميع الأشخاص الذين لا ينتمون إلى فئات محددة كعمال الإغاثة الإنسانية، ورجال الأعمال والتجار، و"الحالات الإنسانية"، ومن بينهم المرضى.

ومن المخاوف الإنسانية الرئيسة الماثلة في قطاع غزة نقص الأدوية الحيوية والمستلزمات الطبية التي تعتبر مشكلة مزمنة منذ عام 2007. في 29 حزيران/يونيو أفادت منظمة الصحة العالمية أنّ 28 بالمائة من قائمة الأدوية الحيوية نفذ مخزونها بالإضافة إلى 21 بالمائة من المستلزمات الطبية التي تُستخدم لمرة واحدة. ويكمن السبب وراء شحنات الأدوية غير المنتظمة وغير الكافية التي تمّ الإبلاغ عنها خلال الأشهر الأخيرة إلى نقص تواجهه وزارة الصحة في رام اللّه، وهي المسؤولة عن تزويد الأدوية والمستلزمات الطبية لمرافق وزارة

الصحة في غزة. بالإضافة إلى أنّ السبب يعود أيضاً إلى مخاوف عبّر عنها المزودون تتعلق بالحصول على الدفعات في أعقاب المصالحة السياسية ما بين فتح وحماس في نيسان/أبريل 2011. والنتيجة هي مزيد من الانخفاض في قدرة الجهاز الطبي في غزة على تقديم الخدمات الطبية. وقد اضطرت العديد من المستشفيات إلى تقليص أو وقف إجراء عدد من العمليات الجراحية أو العلاجات. كما أنّ العديد منها يعيد تدوير المستلزمات الطبية المستخدمة لمرة واحدة بالأنابيب والقفازات، مما يزيد من خطر انتقال العدوى. وفي الحالات الأكثر خطورة، يتمّ تحويل المرضى إلى مستشفيات خارج قطاع غزة.

من أجل البدء بمواجهة مواطن الضعف التي تعاني منها الشرائح السكانية المذكورة أعلاه يجب الإعلان عن تجميد عمليات الهدم في المنطقة (ج) إلى أنّ يتمتع الفلسطينيون بقسط عادل وغير متحيّز من عمليات التخطيط وتقسيم الأراضي. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتمكن سكان البلدة القديمة في الخليل من الوصول إلى الخدمات بكامل الحرية. وفي قطاع غزة، يجب تنفيذ مشاريع البناء المصادق عليها بصورة فعالة، كما ويجب منح أولوية لإيصال المستلزمات الطبية إلى غزة.

ارتفاع ملحوظ في عمليات الهدم

خلال النصف الأول من عام 2011 فاق عدد الفلسطينيين الذين تمّ تهجيرهم قسريا من المنطقة (ج) في الأراضي الفلسطينية المحتلة عدد الأشخاص الذين هُجروا في أي سنة منذ عام 2006، حيث تمّ تهجير ما لا يقل عن 689 شخصاً نصفهم أطفال. ويتعدى هذا الرقم مجمل عدد الأشخاص الذي تمّ تهجيرهم طوال عامي 2009 و 2010، عندما تمّ تهجير 643 و 606 على التعاقب. وقد هُجّر ثلث هؤلاء الأشخاص خلال شهر حزيران/يوليو 2011 وحده. وقد تأثرت مصادر كسب الرزق والظروف المعيشية لحوالي 1,300 تأثراً سلبياً خلال هذا العام.

وخلال 58 عملية هدم، تمّ هدم 365 مبنى وهو ما يزيد عن أربعة أمثال العدد خلال الفترة المماثلة من عام 2010 (89). وقد كان ثُلث هذه المباني مبان سكنية. أما المباني المتبقية فهي مبان كانت تُستخدم لكسب الرزق، وتشمل حظائر الماشية (98 على الأقل) وآبار تجميع مياه الأمطار (17 على الأقل)، مما أدى إلى تضييق سبل المواجهة التي تبنتها المجتمعات التي أصبحت أكثر اعتماداً على حلول اقتصادية لا تُطاق كمياه الصهاريج باهظة الثمن. وتقع جميع المباني التي تمّ هدمها حتى هذا التاريخ من عام 2011 في المنطقة (ج) في الضفة الغربية،[1] وهي المنطقة التي تُشكل ما يزيد عن 60 بالمائة من مساحة الضفة الغربية حيث تحتفظ إسرائيل بالسيطرة على الأمن والتخطيط وتقسيم المناطق.

ويثير التصعيد الكبير في عمليات الهدم مخاوف إنسانية جديّة وخصوصاً أنّ معظم عمليات الهدم تقع في أكثر مجتمعات الضفة الغربية ضعفاً، وهي عادة ما تكون تجمعات بدوية أو رعوية في المنطقة (ج). ويعيش سكان هذه التجمعات في مبان بسيطة (مثل الخيام، وبيوت الصفيح، وغيرها) ويحظون بوصول محدود للخدمات، ولا توجد لديهم أي بنى تحتية خدماتية (كشبكات المياه، والصرف الصحي والكهرباء). وترتفع في أوساط هذه المجتمعات نسبة انعدام الأمن الغذائي، حيث تصل إلى 55 بالمائة، وذلك بعد تلقي المساعدات، مقارنة بمعدل إجمالي يبلغ 22 بالمائة في الضفة الغربية.[2]

خلال عام 2011 شهدت عدة مجمعات سكنية في المنطقة (ج)، كخربة تانا، والفارسية، والرشايدة، وسوسيا، عمليات هدم متعددة نفذت على مدى فترات متقاربة، إضافة إلى أنها كانت قد عانت من عمليات هدم وتهجير عدة مرات من قبل.[3] وتزيد كلّ عملية هدم من سوء ظروف السكان المعيشية، وهم يعيشون أصلا تحت خط الفقر، وتقلل وصولهم إلى الخدمات وتعيق قدرتهم على كسب الرزق. كما أنّها تؤدي إلى القلق وانعدام الأمن، وهو ما قد يؤدي إلى تبعات نفسيّة كاضطراب ما بعد الصدمة والاكتئاب. إنّ عمليات الهدم، إلى جانب غيرها من الصعوبات، كعنف المستوطنين والقيود المفروضة على التنقل تمثل ضغطاً مستمراً على كاهل الفلسطينيين وتسهم في التهجير القسري.

وقد فرضت الإدارة المدنية الإسرائيلية قيوداً صارمة على البناء الفلسطيني في المنطقة (ج) ولم تعدّ الخطط سوى لحوالي 1 بالمائة من أراضي المنطقة، وهي مناطق مبنية أصلا. أما بقية أراضي المنطقة (ج) فيُحظر فيها البناء الفلسطيني فعلياً، حيث أنّ 70 بالمائة من مساحة المنطقة (ج) خصّصت لاستخدام المستوطنات الإسرائيلية أو الجيش الإسرائيلي وتُطبّق في الـ29 بالمائة قيوداً صارمة تجعل من المستحيل فعلياً على الفلسطينيين الحصول على تراخيص للبناء.

وفي الوقت الذي يواجه فيه الفلسطينيون هذه القيود، أسست الإدارة المدنية الإسرائيلية ممارسات تفضيلية للمستوطنات الإسرائيلية، حيث صادقت تقريباً على جميع الخطط الهيكلية للمستوطنات الإسرائيلية التي تقع في الضفة الغربية مما سمح بتوسعها المستمر. وقد أفادت حركة السلام الآن الإسرائيلية أنّه ومنذ انتهاء فترة التجميد التي فرضت على توسّع المستوطنات الإسرائيلية في أيلول/سبتمبر 2010 تمّ الشروع ببناء ما يقرب من 2,000 وحدة سكنية في 75 مستوطنة في الضفة الغربية - مما «مسح أثر» التجميد.[4] وعلى غرار ذلك، وبالرغم من أنّ ما يقرب من 100 بؤرة استيطانية في المنطقة (ج) لم يتمّ إعداد خطط هيكلية فيها وبالتالي لا يوجد فيها رخص للبناء، قلما تواجه هذه البؤر أي عملية هدم لمبانيها «غير القانونية» على يد الإدارة المدنية الإسرائيلية.

وظهر في الآونة الأخيرة قلق خاصّ بشأن التطورات الاستيطانية في منطقة غور الأردن، التي كان يقع فيها ما يزيد عن نصف المباني التي هدمت في عام 2011: وتفيد منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية «بتسليم»، أن الحكومة الإسرائيلية صادقت في نهاية عام 2010 تمويلا لبناء عشرات الوحدات السكنية في مستوطنتين تقعان في شمال غور الأردن (ماسيكوت و سديموت ميحولا) الواقعة بالقرب من المواقع التي نفذت فيها عمليات هدم مؤخراً في المالح، الفارسية، وعين الحلوة.[5] إضافة إلى ذلك،

الهدم والتهجير المنهجي في الحدادية

في 10 و 21 حزيران/يونيو نفذت الإدارة المدنية الإسرائيلية (محافظة طوباس) جولتان من عمليات الهدم، أدت إلى تهجير 37 شخصاً من بينهم 17 طفلا. وقد تضرر 15 شخصاً آخرين، من بينهم 10 أطفال. وتضمنت المباني التي هدمت ثمانية مبان سكنية، و21 حظيرة ماشية وأربعة مطابخ خارجية. وقد مُنعت عدة عائلات من إخراج ممتلكاتها قبل تنفيذ عمليات الهدم.

مجمع الحدادية هو مجمّع رعوي يبلغ عدد سكانه ما يقرب من 230 نصفهم يعيشون في المجمع بصورة موسمية، حيث يقع المجمّع بالقرب من مستوطنة روعي في شمال غور الأردن. ويفيد بعض سكان المجمّع أنهم ولدوا في هذا الموقع منذ الخمسينيات. ويفيد ممثل المجمّع أنّ عشرات العائلات هُجّرت من المجمّع بصورة قسرية منذ 1997 نظرا لجملة من العوامل أهمها عمليات الهدم (1997، 2005-2007، 2008، و 2011)، ومصادرة الأدوات المتصلة بالمياه (2000) والقيود المفروضة على التنقل والوصول (التي تزداد منذ عام 2000).

وبالرغم من أنّ السلطات الإسرائيلية ادعت، في الماضي، أنّ بعض عمليات الهدم وغيرها من النشاطات التي نُفذت في الحدادية نُفذت نظراً لأنّ المجمّع يقع في منطقة عسكرية مغلقة، إلا أنّ ممثل المجمّع أفاد أنّ جميع الأسر التي تمّ تهجيرها في 21 حزيران/يونيو تعيش خارج حدود المنطقة العسكرية المغلقة. وقد استلمت هذه الأسر مراراً أوامر هدم في 2008 ولكنها لم تتخذ أية خطوات قضائية. في عام 2009 تمّ تسليم أهالي المجمع مجموعة أخرى من أوامر وقف البناء/الإخلاء لمبان مختلفة وتمّ استصدار أمر تعليق من المحكمة العليا الإسرائيلية أدى إلى تجميد هذه الأوامر التي أصدرت منذ عام 2009 (ولكن ليس تلك التي أصدرت عام 2008). وفي 16 حزيران يونيو 2011 تمّ توزيع الأوامر مجدداً مانحة السكان مهلة ثلاثة أيام للاعتراض على أوامر البناء الصادرة عام 2008. وقد تمّ تقديم التماس لدى الإدارة المدنية الإسرائيلية في 19 حزيران/يونيو في اليوم ذاته، غير أنّه تمّ تنفيذ عمليات الهدم هذه بينما كان الممثل القضائي للمجمع متواجداً في المحكمة العليا الإسرائيلية لتقديم الالتماس.

وحتى هذا التاريخ، تضمنت المساعدات التي تمّ تقديمها لسكان المجمّع مستلزمات نظافة شخصية أساسية، وخيام سكنية، وحظائر للماشية، واستشارة نفسية اجتماعية.

وتعتبر عمليات الهدم التي نُفذت مؤخراً أول عمليات هدم تُنفذ في المجمع منذ عام 2008 وقد خلقت حاجة طارئة للخيام السكنية، وحظائر الماشية، والدعم النفسي الاجتماعي، بالإضافة إلى الغذاء، والماء، ومستلزمات النظافة الشخصية والتعليم. ونتيجة لذلك تمّ تقويض آليات التكيّف المتبعة في المجمّع ومن المرجح للغاية أن يؤدي ذلك بالسكان إلى الدخول في دوامة جديدة من الديون والفقر.

أفادت وسائل الإعلام الإسرائيلية أنّه خلال حزيران/يونيو 2011 ضاعف قسم المستوطنات تقريباً مساحة «أراضي الدولة» المخصصة لـ21 مستوطنة في غور الأردن للاستصلاح الزراعي.[6]

وقد علّقت نائب الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسقة المساعدات الطارئة، فاليري أموس في تعليق مباشر لها على سياسات التخطيط وتقسيم الأراضي التمييزية والمقيّدة التي تُطبقها السلطات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة قائلة: "لا أعتقد أنّ لدى الكثير من المواطنين في إسرائيل أي فكرة عن كيفيّة استخدام سياسات التخطيط لتقسيم المجتمعات والعائلات [الفلسطينية] وإزعاجها. وأعتقد أنهم لن يرغبوا بأن يكونوا عرضة لمثل هذه التصرفات".[7]

تصوير: أوتشا

سوق البلدة القديمة في الخليل، صورة التقطت ظهيرة يوم الخميس، تموز/يوليو2011

محكمة العدل العليا الإسرائيلية تؤيد نظام الفصل في مدينة الخليل

أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية (بصفتها محكمة العدل العليا) هذا الشهر، قرارا يرفض التماسات عدة، تقدم بها فلسطينيون بين عامي 2004 و 2006، من أجل رفع القيود الصارمة التي يفرضها الجيش الإسرائيلي على وسط مدينة الخليل.

وقد فُرضت هذه القيود واتسعت تدريجيا منذ منتصف تسعينات القرن الماضي لحماية المستوطنات الإسرائيلية التي أنشئت داخل وحول البلدة القديمة من الخليل. وتعتبر هذه الحالة إلى جانب القدس الشرقية، الحالتان الوحيدتان اللتان تم فيهما بناء المستوطنات الإسرائيلية في وسط مدينة فلسطينية. وفي سياق اتفاق وقع عام 1997، تم تقسيم السيطرة على المدينة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. تضم المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل (والتي تعرف أيضا باسم منطقة H2) نحو أربعة كيلومترات مربعة تحتوي على أربع مستوطنات[8] ، والمركز التجاري الرئيسي والحرم الإبراهيمي، فضلا عن المناطق السكنية حيث يعيش 35,000 فلسطيني.[9]

في الوقت الحاضر، هناك ما يقرب من 120 حاجز مادي (حواجز طرق وبوابات، إلخ) تفصل البلدة القديمة عن بقية الخليل، بما في ذلك 18 حاجز يؤمها الجنود بصورة كاملة[10] . وتحظر حركة المرور الفلسطينية على طول الطرق المؤدية إلى جميع المستوطنات الإسرائيلية، وفي حالة، شارع الشهداء الذي يمثل الشريان التجاري الرئيسي، تحظر حركة المشاة أيضاً. وفي الشوارع التي يُسمح فيها بحركة المشاة، يتطلب اجتياز تفتيش عند حاجز عسكري. وفي المقابل، يُسمح للمستوطنين الإسرائيليين التنقل بحرية في جميع أنحاء هذه المناطق، سواء مشيا على الأقدام أو بواسطة السيارات. بالإضافة إلى ذلك، أُغلقت أيضاً مئات المحلات التجارية الفلسطينية في البلدة القديمة بأوامر عسكرية يتم تجديدها كل ستة أشهر.

وقد أدت هذه القيود الصارمة إلى جانب سنوات من الإزعاج المنظّم على يد المستوطنين الإسرائيليين إلى إجبار عدد كبير من السكان الفلسطينيين إلى الرحيل إلى مناطق أخرى في المدينة: ويقدر أنّ ما يزيد عن 1,000 منزل أخلاها سكانها الفلسطينيين السابقين، وأُغلق ما يزيد عن 1,800 محلا تجارياً[11] . وقد تضرر وصول السكان الذين يعيشون داخل أو بجوار هذه المناطق إلى الخدمات الأساسية بشكل خطير حيث تضطر النساء الحوامل إلى البقاء في منازل أقارب أو أصدقاء في المنطقة التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية من المدينة (H1) قبل وبعد الولادة مباشرة، وتحتاج دائرة الإطفاء الفلسطينية،

وكذلك إدارة المياه في البلدية تنسيقا مسبقا مع السلطات الإسرائيلية قبل أن تتمكن من الوصول إلى أي حريق، أو إصلاح أنابيب المياه؛ كما انخفض انتظام الطلاب في المدارس الثلاث في المنطقة بشكل حاد في السنوات الأخيرة.

استجابة لهذا الوضع، في عام 2007، قدمت جمعية الحقوق المدنية في إسرائيل للجيش رأيا خبيرا أصدرته مجموعة من كبار ضباط الجيش الإسرائيلي المتقاعدين، يقترح نموذجا من شأنه أن يُمكن الجيش من حماية المستوطنين الإسرائيليين دون عزل المنطقة عن باقي المدينة. ورد الجيش على هذا الاقتراح على النحو التالي:

يبدو أن الأساس الذي قام عليه الرأي [رأي خبراء الأمن]، الذي يستطيع الفلسطينيون بموجبه أن يعيشوا حياة طبيعية في المنطقة جنبا إلى جنب مع الإسرائيليين، لا يتفق مع مبدأ الفصل الذي تعتمد عليه خطط قوات الأمن في حماية المكان... كيف من الممكن منع الاحتكاك في الأماكن التي تطوقها هذه الأحياء في الوقت الذي تنشط فيه الحياة التجارية الفلسطينية عند عتبات منازلهم (وفي معظم الحالات، أسفل هذه المنازل أو بجانبها)؟[12]

في آب/أغسطس 2009، وفي سياق هذه الالتماسات، فتح الجيش واحدة من الطرق المؤدية إلى المنطقة جزئيا (المؤدي من مستوطنة كريات أربع إلى الحرم الإبراهيمي) للسيارات التابعة للفلسطينيين الذين يعيشون على طول هذا الشارع، شريطة أن يحصلوا على تصريح خاص. ولتنفيذ هذا الإجراء، تم نصب حاجزين جديدين مأهولين بالجنود بصورة دائمة على طرفي الشارع، وحتى هذه الأيام، ليس هناك سوى 36 تصريح ساري المفعول من هذا القبيل. وفي الآونة الأخيرة، أعرب الجيش الإسرائيلي عن استعداده لفتح شارع آخر، بالقرب من مستوطنة بيت هداسا، شريطة أن تقوم بلدية الخليل بتنفيذ بعض الأعمال الهندسية.

في القرار الذي صدر هذا الشهر، والمكون من صفحة ونصف الصفحة، قبلت محكمة العدل العليا الإسرائيلية موقف الدولة، القائل إنّه على الرغم من التحسن النسبي الأخير في الوضع الأمني في الخليل (وفقا للجيش)، إلا أنّ القيود الحالية المفروضة على الوصول تبقى ضرورية. والقرار، مع ذلك، لا يقدم شرحاً للذرائع القانونية التي تُبرر القيود الصارمة المفروضة على الوصول.

إنّ إقامة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة يمثل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني. وبموجب القانون الدولي، يجب على إسرائيل، بصفتها القوة المحتلة، أن تحكم المنطقة المحتلة بما يخدم مصلحة السكان المحليين. ومع ذلك، فإنّ التدابير التي تمّ اتخاذها وضعت لحماية المستوطنات في مدينة الخليل، أدت إلى التهجير القسري لآلاف الفلسطينيين، وهو بحد ذاته فعل محظور بموجب القانون الدولي الإنساني، كما أدت إلى معاناة شديدة لأولئك الذين بقوا. في ملاحظاتها الختامية بشأن إسرائيل، تناولت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري الوضع في الخليل وأوصت إسرائيل بمراجعة التدابير التي تبنتها في المدينة على أن تكون القيود المفروضة على حرية الحركة «مؤقتة وذات طبيعة استثنائية، ولا تُطبق بطريقة تمييزية، وبالتالي لا تؤدي إلى الفصل بين المجتمعات»[13] .

قطاع غزة: المصادقة على مشاريع بناء جديدة في غزة

صادقت السلطات الإسرائيلية في حزيران/يونيو على عدد من مشاريع البناء لتلبية احتياجات السكن والبنية التحتية. على الرغم من تخفيف القيود على الاستيراد منذ حزيران/يونيو 2010 إلا أن إدخال مواد البناء غير مسموح سوى لمشاريع محدّدة تُشرف عليها المنظمات الدولية وبدعم من السلطة الفلسطينية في رام اللّه، وهي مشاريع تبت السلطات الإسرائيلية فيها على أساس فردي. تبلغ قيمة 26 مشروعا من المشاريع التي تمّت المصادقة عليها مؤخرا أكثر من 100 مليون دولار أمريكي قدمتها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، ويشمل ذلك مشروعين إسكانيين يتضمنا إقامة 1,191 سكنية، و 18 مدرسة جديدة، وإضافة صفوف لست مدارس ومركز صحي واحد. وتم منح موافقات إضافية لمشروعين تابعين للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مجال السكن والحدائق الحضرية، ولخمسة مشاريع تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال تطوير الحي وبناء الطرق.

ولّد الحصار المطبق منذ حزيران/يونيو 2007 والهدم واسع النطاق للبيوت والبنية التحتية خلال الهجوم العسكري «الرصاص المصبوب» تحديات هائلة للبناء وإعادة البناء. ولهذا فإنه على الرغم من الارتفاع الملحوظ

في معدل المصادقات على البناء خلال شهر حزيران/يونيو إلا أن المشاريع التي صودق عليها منذ تخفيف الحصار في حزيران/يونيو 2010 كانت قليلة نسبة إلى الاحتياجات المعلنة. وبلغت قيمة المشاريع الموافق عليها في حالة وكالات الأمم المتحدة (بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) نحو ثلث برنامج عمل المنظمة في غزة (أي 265 مليون دولار أمريكي من أصل 789).

علاوة على ذلك فإن القليل من المشاريع المطلوبة خلال العام الماضي من الممكن أن تكتمل حالياً. وقد أدى النظام المتعدد الطبقات الذي طبقته إسرائيل لتنظيم عملية إدخال مواد البناء، والذي يتضمن تقديم وثائق ذات صلة والتفاوض بشأن كمية المواد، إلى عدد موافقات أقل على المشاريع المطلوبة. تمت المصادقة حاليا على 27 بالمائة من برنامج البناء الخاص بوكالة الأونروا والذي تبلغ قيمته 661 مليون دولار أمريكي.

ظهر بعض التحسن في كفاءة عملية التنسيق لتوريد مواد البناء. ولكن على الرغم من هذه التحسينات فإن الصعوبات استمرت، ويعود ذلك على الأغلب إلى القدرة المحدودة للمعبر الوحيد العامل لنقل البضائع الذي لا يستطيع أنّ ينقل سوى 70 حمولة شاحنة يومياً. ومن غير المتوقع أن يبدأ العمل بالحزام الناقل الكبير القادر على نقل ما يزيد عن 100 شحنة يومياً قبل بداية عام 2012.

يعتبر نقص التمويل عاملا آخر مهم يؤدي إلى تأخير تنفيذ المشاريع التي تمت المصادقة عليها. فعلى سبيل المثال يؤدي تأخر صرف الأموال التي تم التعهد بها في مؤتمر شرم الشيخ الدولي للمانحين في آذار/مارس 2011 لإعمار غزة إلى منع تنفيذ عدد من مشاريع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التي تمت المصادقة عليها في مجال التعليم. وعلى الرغم من مصادقة السلطات الإسرائيلية على بناء 42 مدرسة تابعة لوكالة الأنروا إلا أن التمويل لا يزال غير متوفر لـ33 مدرسة من هذه المدارس.

لم يحظى سكان غزة بأي تحسن ملحوظ بخصوص الخدمات والمساكن نتيجة لعدد المصادقات المحدود والتقدم البطيء في تطبيق المشاريع. فعلى سبيل المثال يتم تصريف 80-50 مليون لتر من مياه الصرف الصحي غير المعالجة أو المعالجة جزئيا إلى البحر يوميا بسبب عدم القدرة على معالجة مياه الصرف الصحي، مما يشكل خطراً جسيماً على الصحة ويهدد بتلوث الأغذية البحرية. واضطرت أغلبية المدارس للعمل بنظام الفترتين أو إقامة صفوف في حاويات الشحن لمواجهة النقص في الصفوف والمدارس، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض عدد الساعات الدراسية وحذف النشاطات الإضافية من المنهاج الدراسي.

معبر رفح

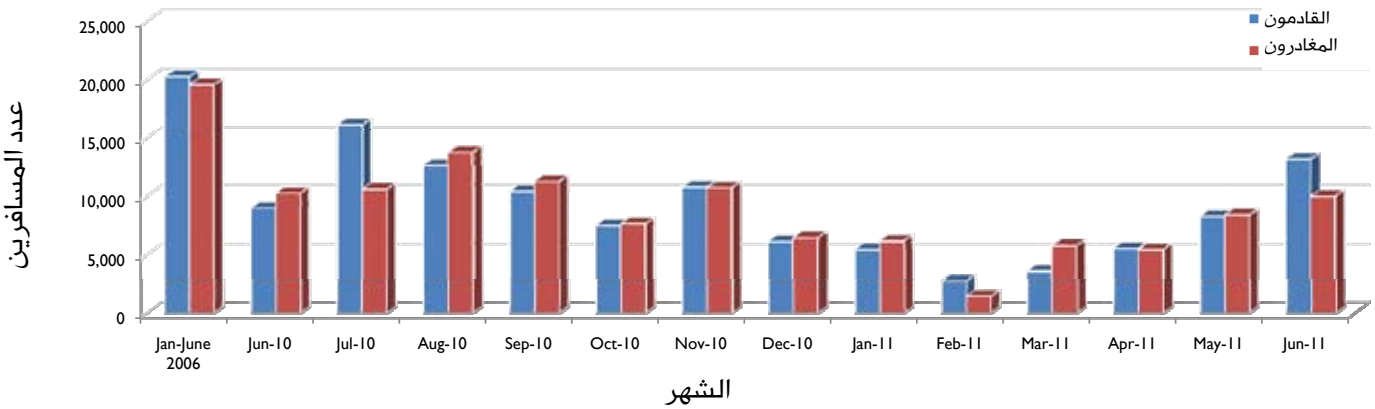

آخر المستجدات حول فتح معبر رفح أمام تنقل الناس

أعلنت السلطات المصرية في 25 أيار/مايو 2011 عن إعادة فتح معبر رفح الحدودي في كلا الاتجاهين بشكل رسمي وعن زيادة ساعات فتح المعبر من ست إلى ثماني ساعات في اليوم ومن خمس إلى ستة أيام في الأسبوع. إضافة إلى ذلك أُعلن عن إلغاء شروط معينة كانت مطبقة حتى ذلك الحين، مثل فرض عدد 300 شخص يسمح لهم بالعبور يوميا، وهي فرصة تمنح لفئات معينة من الناس[14]. بناء على الإعلان فإنه سيتم إعفاء جميع النساء والأطفال الفلسطينيين بالاضافة إلى الرجال الذين يبلغون من العمر أكثر من 40 عام وأقل من 18 من متطلبات الحصول على تأشيرة لدخول مصر.

هذا التغير في السياسات سمح بتمكين عدد إضافي من المسافرين بالتنقل من وإلى قطاع غزة يومياً مقارنة بالمستويات قبل الإعلان عن التسهيلات. وكان أثر التسهيلات ظاهرا للعيان في أيار/مايو حيث دخل غزة 8,216 شخصا وسافر منها 8,330. وفي حزيران/يونيو تمكن 13,130 شخصا من دخول غزة في حين غادرها ما يقرب من 9,955 وهو ما يعادل مثلي المعدل الشهري في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2011. على الرغم من ذلك, يبقى عدد المسافرين على معبر رفح أقل بكثير من المستويات التي كانت سائدة قبل حزيران/يونيو 2007.

بلغ المعدل الشهري لعدد المسافرين الذين دخلوا قطاع غزة في النصف الأول من عام 2006 20,240 شخصاً بينما غادر القطاع ما معدله 19,540 شهرياً. وفي الفترة

منع وصول سيارات الإسعاف

عانت أم محمد وهي والدة ثمانية أطفال من أعراض انزلاق القرص الرقبي خلال الأشهر الستة الماضية. ولقد حُولت لمستشفى في مصر وحصلت على تصريح لمغادرة القطاع عن طريق معبر رفح، ولكن حينما وصلت للمعبر لم تتمكن من العبور. وقد تم إجراء مقابلة معها على المعبر في الوقت الذي كانت تحاول فيه العبور للمرة الثالثة.

أعاني من مرض يؤدي إلى شلل تامّ تقريباً في يديّ وقدميّ مما يجعلني غير قادرة على عيش حياة طبيعية، ولا يُمكنني من رعاية أطفالي. لسوء الحظ ليس هنالك علاج لاضطراب القرص الرقبي في غزة، هذا ما قاله لي أطبائي. تمنيّت أن يصبح متوفر هنا، كي أبقى قرب عائلتي. قرر الطبيب الذي يعالجني أن يحولني إلى مستشفى مصري للخضوع لعملية جراحية في الرقبة، وقد نُصحت بأن أقوم بالعملية بأسرع وقت ممكن، نظراً لأنّ الضغط على أعصابي كان يزداد بسرعة وكان من الممكن أن يؤدي إلى تضرر النخاع الشوكي وعندها سأصاب بالشلل طوال حياتي.

لقد تمكنت من الحصول على جميع الأوراق المطلوبة بما في ذلك وثيقة التحويل الصادرة عن وزارة الصحة في الوقت المحدد وتمّ تحديد موعد لي في المستشفى بتاريخ 22 حزيران/يونيو. اعتقدت بأنني محظوظة وبأنني اجتزت الخطوة الأصعب.

نُقلت في سيارة إسعاف تابعة لوزارة الصحة إلى معبر رفح في الصباح الباكر من يوم 20 حزيران/يوليو، آملة بأنّ يُسهل ذلك عبوري. على الرغم من ذلك، تم تأخيري أكثر من سبع ساعات قبل أن يُبلغ أحد أفراد شرطة إدارة الحدود الفلسطينية سائق سيارة الإسعاف التي تقلني بأننا لن نستطع العبور بسبب قيود مختلفة مُطبقة على المعبر. وقد عُدت للبيب مرهقة جدا وعاجزة عن فعل أي شيء ومشفقة على أطفالي الصغار.

اضطررت إلى تقديم طلب للحصول على وثائق جديدة، وتحديد موعد جديد للمستشفى وتنسيق جديد مع سيارة إسعاف - والفضل للّه أن أخي عاطل عن العمل، وكان لديه وقت كي يفعل ذلك من أجلي. لقد تمكن من حجز موعد في مستشفى فلسطين في القاهرة بتاريخ 27 حزيران/يونيو، وعدت مجددا قبل موعدي بيومين إلى المعبر وانتظرت لمدة خمس ساعات قبل أن يصبح الألم غير محتمل فاضطررت للعودة إلى البيت لأرتاح.

سأحاول اليوم أيضا، وصلت بسيارة الإسعاف الساعة العاشرة صباحا، وانتظرت حتى الآن ثلاث ساعات تحت حرارة الشمس الحارقة. لست متأكدة من أنني سأتمكن من العبور اليوم، ولكنني سأستمر في المحاولة فلا خيار آخر لدي ولا أريد أن أفقد قدرتي على الحركة، أريد أن أبدأ بالاعتناء بأطفالي من جديد.

بين 4 و 7 حزيران/يونيو أغلقت السطات المصرية معبر رفح في وجه المغادرين من غزة وذلك بحجة أعمال الصيانة على الجانب المصري. بالاضافة إلى ذلك, أفادت سلطة المعابر والحدود أن السلطات المصرية مازالوا يحددون بشكل غير رسمي عدد المسافرين إلى مصر بين 400 و 450 مسافرا في اليوم. ولا تزال قائمة آلية التسجيل التي تعطي المسافرين لأسباب إنسانية أولوية السفر والتي كانت قائمة منذ 2007.

وقد تم تسجيل أكثر من 20,000 مسافرا من بينهم على سبيل المثال الحالات الطبية والطلاب الذين تم منحهم حق الأولوية للسفر عبر معبر رفح.

على الرغم من إعادة فتح معبر رفح رسميا إلا أن تنقل المسافرين من وإلى قطاع غزة بما فيها التنقل من وإلى المناطق الأخرى من الأراضي الفلسطينية المحتلة يظل محدودا بشدة. وما زال التنقل على معبر أيريز محظوراً على جميع المسافرين الذين لا تقع عليهم المواصفات المحددة والمصادق عليها وهي العاملين في مجال العمل الإنساني والتجار ورجال الأعمال و"الحالات الإنسانية" بما فيهم المرضى. وكان عدد المسافرين الذين غادروا قطاع غزة عبر معبر إيريز في حزيران/يونيو 2011 (4,455) في نفس سياق المعدل الشهري منذ بداية العام حيث بلغ 4,318 مسافراً شهرياً.

أدوية حيوية ومستلزمات طبية (تستخدم مرة واحدة) ما تزال نافذة المخزون في غزة

أثارت منظمة الصحة العالمية في أيار/مايو وحزيران/يونيو الانتباه إلى النقص الحاد والمستمر في الأدوية والمستلزمات الطبية التي تُستخدم لمرة واحدة في قطاع غزة. فقد نفذ مخزون 140 دواء (29 بالمائة) من أصل 480 دواء مدرجة على قائمة الأدوية الحيويّة في قطاع غزة بتاريخ 30 حزيران/يونيو 2011، إضافة إلى نفاذ مخزون 150 (21 بالمائة) مستلزماً طبياً يُستخدم لمرة واحدة من أصل 700. وبالرغم من أن الشحنات التي وصلت غزة في حزيران/يونيو قد رفعت المخزون بعض الشيء منذ أيار/مايو، عندما بلغ عدد الأدوية التي نفذ مخزنها 178 دواء (37 بالمائة)، إضافة إلى نفاذ مخزون 190 من المستلزمات الطبية التي تُستخدم لمرة واحدة (27 بالمائة)، إلا أنّ الوضع لا يزال يثير قلقا شديدا.

تعتبر وزارة الصحة في رام اللّه هي المسؤولة عن توفير الأدوية والمستلزمات الطبية التي تُستخدم لمرة واحدة لمرافق وزارة الصحة في غزة، ويكمن السبب وراء شحنات الأدوية غير المنتظمة وغير الكافية التي تمّ الإبلاغ عنها خلال الأشهر الأخيرة إلى نقص تواجهه وزارة الصحة في الضفة الغربية، بالإضافة إلى أنّ السبب يعود أيضاً إلى مخاوف عبرّت عنها الشركات التي تزود الوزارة بالأدوية تتعلق بالحصول على الدفعات المالية في أعقاب المصالحة السياسية ما بين فتح وحماس في نيسان/أبريل 2011.

وتفيد منظمة الصحة العالمية، أنّه في حينّ أن نقص الأدوية الحيويّة أصبح مشكلة مزمنة منذ عام 2007، فإن انخفاض مستوى المخزون لفترة طويلة يحدّ من القدرة على تقديم الرعاية الصحية. تتضمن الأدوية التي نفذ مخزونها المضادات الحيوية المستخدمة لعلاج الالتهابات الحادة، والأمراض المزمنة، والعلاج الكيميائي، والمسكنات، والمعالجة النفسية، وأدوية أمراض الدم وأدوية علاج اضطرابات العيون واضطرابات المناعة والترياق. وتتضمن المستلزمات الطبيّة التي تُستخدم لمرة واحدة الحُقن وأجهزة الضغط الوريدي المركزي، وأجهزة تخطيط القلب، وأجهزة مراقبة قلب الجنين، وأجهزة الأشعة السينية وضمادات الشاش وغيرها.

وتشمل آليات التكيّف مع الوضع، سعي المرضى للحصول على أدوية متوفرة لدى مقدمي خدمات صحيّة آخرين، وشرائها من الأسواق المحلية بتكلفة أعلى أو استخدام أدوية بديلة غير مناسبة. والأهم من ذلك أن الكثير من المستشفيات قد أُجبرت على تقليص عدد العمليات الجراحية و العلاجات أو إيقافها ، مثل علاج مرض السرطان

ارتفاع في نسبة الموافقة على طلبات التصاريح التي يتقدم بها المرضى

يتوجب على مرضى قطاع غزة الذين حُولوا إلى مستشفيات في الضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية) أو إسرائيل أن يقدموا طلبات للحصول على تصاريح خاصة تُصدرها السلطات الإسرائيلية من أجل مغادرة غزة عن طريق معبر ايريز. وبلغ المعدل الشهري لطلبات التصاريح التي تمّت الموافقة عليها في 2010 حوالي 78 بالمائة، بينما رُفض ما يقرب من ستة بالمائة من الطلبات، في حيّن تمّ تأجيل 16 بالمائة منها (ويعني التأجيل أن المريض قد فات عليه الموعد ويجب أن يعيد التقدم بالطلب). وقد طرأ ارتفاع تدريجي على معدل الموافقات في النصف الأول من عام 2011، حيث بلغت النسبة الشهرية للطلبات التي تمّت الموافقة عليها 88 بالمائة، في حين بلغت نسبة الطلبات المرفوضة 2 بالمائة، وتمّ تأجيل 10 بالمائة من الطلبات.

وأمراض القلب والشرايين وأمراض العظام، وقد أُجبرت المستشفيات أيضا على إعادة تصنيع ما تستخدمه من المستلزمات الطبية التي تُستخدم لمرة واحدة مثل الأنابيب والقفازات، مما يزيد من مخاطر الإصابة بالعدوى. كما ويتم تحويل المرضى إلى مستشفيات خارج قطاع غزة في معظم الحالات الخطيرة أو الطارئة.

إنّ نقص الأدوية والمستلزمات الطبية التي تُستخدم لمرة واحدة يزيد من حالة التدهور التي يعاني منها الجهاز الصحي العام في قطاع غزة منذ فرض الحصار. إذ أنّ معظم الطلاب والأطباء والموظفين الطبيين لا يستطيعون مغادرة القطاع لتلقي التدريب بسبب القيود المفروضة على حركة الناس والبضائع، إضافة إلى أنّ استيراد قطع غيار المعدات الطبية الحساسة يتأثر بالتأخيرات المتكررة والطويلة، كما أنّ نقل المعدات إلى خارج قطاع غزة للصيانة يعتبر أمراً صعباً للغاية؛ وأخيراً، يعرقل الانقطاع المتكرر للكهرباء السير المنتظم لعمل المستشفيات.

الهوامش

1. 96 بالمائة أو 342 مبنى.
2. نجح توزيع الغذاء على يد وكالة الأونروا وبرنامج الغذاء العالمي على السكان البدو وغيرهم من الرعاة في المنطقة (ج) خلال عامي 2009-2010 إلى خفض مستوى انعدام الأمن الغذائي من 79 بالمائة إلى 55 بالمائة.
3. خربة تانا (نابلس): عمليتي هدم خلال عام 2010 وثلاثة خلال عام 2011؛ الفارسية (طوباس): أربع عمليات هدم منذ حزيران/يونيو 2010، من بينها واحدة خلال عام 2011؛ عرب الرشايدة (بيت لحم): أربع عمليات هدم منذ تشرين الأول/أكتوبر 2010، منها عمليتا هدم خلال عام 2011؛ وسوسيا (الخليل): ثلاث عمليات هدم خلال عام 2011.
4. السلام الآن: تقرير مرحلي: النشاطات الاستيطانية منذ انتهاء فترة التجميد، 20 أيار/مايو 2011 http://peacenow.org.il/eng/content/interim-report-settlement-activity-end-moratorium-0 يمكن بناء ما يقرب من13,000 وحدة سكنية دون الحاجة إلى مزيد من المصادقة.
5. بتسيلم: نزع الملكية والاستغلال: سياسة إسرائيل في غور الأردن وشمال البحر الميت. أيار/مايو 2011. ص. 12
6. توفا لازاروف: "الدولة تمنح المزيد من الأراضي لمزارع المستوطنين في غور الأردن، 29 حزيران/يونيو 2011 http://www.jpost.com/DiplomacyAndPolitics/Article.aspx?id=227016 ويفيد التقرير أن قسم المستوطنات في المنظمة الصهيونية العالمية نقل مؤخرا من وزارة الزراعة حيث كانت عندما تمّ تخصيص هذه الأراضي إلى مكتب رئيس الوزراء.
7. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، "مسؤولة الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة تدعو إلى وقف العنف في الضفة الغربية وغزة" القدس/نيويورك، 15 أيار/مايو 2011.
8. لم يُعلن العدد الدقيق للمستوطنين في وسط مدينة الخليل. إضافة إلى أنّ العدد غير مستقر، لأن العديد من المقيمين في المستوطنة هم من طلاب المدارس الدينية أو الزوار الأجانب.
9. انظر بتسيلم وجمعية الحقوق المدنية في إسرائيل، مدينة الأشباح، سياسة الفصل الإسرائيلية والإخلاء القسري للفلسطينيين من مركز الخليل، مايو/أيار 2007.
10. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبعثة التواجد الدولي المؤقت في الخليل نفذتا بشكل مشترك آخر مسح لمعيقات الحركة في هذه المنطقة في تشرين/أكتوبر 2010. تشمل 93 من هذه المعيقات: 55 حاجز، و18 حاجزا جزئياً، و13 حاجز طرق، معيق ترابي واحد ؛ و6 بوابات طرق عاملة منذ أواخر عام 2000. وتتشكل الـ 29 حاجز الباقية من حواجز طرق وحواجز إسمنتية، وأسلاك شائكة وبوابات حديدية.
11. انظر، مدينة الأشباح، مصدر سابق
12. رسالة من هاريل وينبرغ، المستشار القانوني للجيش الإسرائيلي لشؤون الضفة الغربية، إلى شاي نتسان، من مكتب نيابة الدولة، 31 يناير/كانون الثاني 2007. وارد في مدينة الأشباح.
13. لجنة للقضاء على التمييز العنصري، ملاحظات ختامية، إسرائيل، دراسة لتقارير أرسلتها الدول الأطراف (الجلسة السابعة عشرة، 2007) لجنة القضاء على التمييز العنصري، CERD/C/ISR/CO 13 (2007)، مادة 32.
14. وتشمل المرضى والطلاب والحاصلين على تأشيرات السفر إلى دول أجنبية وحاملي جوازات سفر أجنبية.

الوكالات المشاركة في إعداد هذا التقرير

صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) (UNICEF)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونيسكو) (UNESCO) ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) (FAO) ، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (اوتشا) (OCHA) ، مكتب الأمم المتحدة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، (OHCHR) ، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) (UNRWA) ، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ,UNSCO) ، برنامج الغذاء العالمي (WFP)، ، منظمة الصحة العالمية (WHO) ، الحق ، بديل،منظمة إنقاذ الطفل (المملكة المتحدة)، المؤسسة العالمية للدفاع عن الأطفال- قسم فلسطين (PS-DCI) ، أوكسفام، مجموعة الثماني الكبار، المجموعة الهيدرولوجية في فلسطين، الحملة من أجل حق الدخول، وأعضاء من الآلية الدولية المؤقتة، ACPP،ACAD ACF-E،AAA ،

لمزيد من المعلومات: عمر أبو الحاج abulhaj@un.org +972 (0)2 5829962

النسخة الإنجليزيّة فقط هي النسخة الملزمة

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2011_07_20_english.pdf

ملاحظات المؤشر الشهري وتوضيحات

الضحايا

1. الإصابات ذات الصلة بالصراع: تشمل جميع الإصابات التي وقعت في حوادث عنف مرتبطة مباشرة بالاحتلال الإسرائيلي والنزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، مثل العمليات العسكرية وحملات التفتيش والاعتقال والاشتباكات خلال المظاهرات والهجمات التي يتورط فيها المستوطنون الإسرائيليون ...إلخ. هذه الأرقام تستثني إصابات أخرى ذات صلة مثل تلك المرتبطة في سياق تأخيرات الوصول، وانفجار الذخائر غير المنفجرة، والاستهتار في التعامل مع الأسلحة، وانهيار الأنفاق، والعنف الفلسطيني الداخلي.
2. المدنيين: تشمل أولئك الناس –وفقا للمعلومات المتاحة وقت النشر- الذين لم ينجزوا «عملهم القتالي المستمر» باعتبارهم جزء من جماعة مسلحة، بغض النظر عن ظروف إصابتهم أو قتلهم. لا ينبغي اعتبار الأرقام في هذه الفئة شاملة، فقد تم استثناء الحالات غير المؤكدة أو المختلف عليها.
3. الإصابات المرتبطة بالأنفاق: الأرقام في هذه الفئة قد تتداخل مع أرقام الإصابات المرتبطة بالنزاع، كما أنها تتضمن إصابات في سياق الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف الأنفاق، فضلا عن تلك الإصابات الناتجة عن انهيار الأنفاق والحوادث الأخرى.

العنف المرتبط بالمستوطنين الإسرائيليين

4. الحوادث التي تؤدي إلى سقوط ضحايا: تشمل جميع الحوادث التي تنطوي على عنف المستوطنين الإسرائيليين، والفلسطينيين، بما في ذلك حوادث الإصابة التي يتسبب في حدوثها أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية خلال تدخله في مثل هذه حوادث.
5. حوادث تؤدي إلى حدوث خسائر أو أضرار في الممتلكات: مصدر سابق.

التفتيش والاعتقال

6. الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية: تشمل جميع الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية في نهاية كل شهر، سواء كان ذلك في الضفة الغربية أو في إسرائيل، ولهم ارتباط بجريمة متعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، وتصنفهم السلطات الإسرائيلية بأنهم «معتقلين/سجناء أمنيين». ولهذا تستثنى هذه الفئة الفلسطينيين المحتجزين لارتباطهم بجريمة جنائية.
7. المعتقلين الإداريين: الفلسطينيين الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية دون تهمة أو محاكمة، بل لأغراض وقائية على حد زعمها.

عمليات الهدم

8. المباني المهدمة: تشمل جميع المباني التي يملكها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن الغرض من استخدامها (سكنية أم غير سكنية) وبغض النظر عن سبب الهدم (عدم وجود ترخيص للبناء أو عملية عسكرية أو عقاب).
9. تشريد الناس بسبب عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يعيشون في المباني التي هدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن المكان الذي نُقلوا إليه بعد عمليات الهدم.
10. الأشخاص المتضررين من عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يتستفيدون من المباني المهدومة (كمصدر للدخل أو للحصول على الخدمات ...إلخ) باستثناء أولئك المشردين.

الوصول إلى الضفة الغربية

11. حواجز بها جنود بشكل دائم: يعمل بها أفراد الأمن الإسرائيلي، باستثناء الحواجز الواقعة على الخط الأخضر وعلى «البوابات الزراعية» على طول الجدار.
12. حواجز بشكل جزئي: بنية تحتية لحاجز يؤمه الجنود بشكل جزئي ويعمل على أساس مخصص لغرض معين.
13. حواجز بدون جنود: تشمل الحواجز على الطرق والكتل الترابية والجدران الترابية وبوابات الطرق وعوائق الطرق والخنادق. ولأسباب تاريخية, يستثني هذا الرقم الحواجز التي تقع داخل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل من مدينة الخليل (H2).
14. الحواجز "الطيارة" أو العشوائية: حواجز تُقام على أساس مخصص لغرض ما، دون بنية تحتية موجودة من قبل.

الحصول على الخدمات الصحية

51. طلبات الحصول على تصاريح لمغادرة غزة عبر معبر إيريز: تتضمن فقط الطلبات المقدمة بهدف السفر المقرر في الفترة المشمولة في التقرير.
16. طلبات متأخرة: تشمل الطلبات التي لم تحصل على تاريخ للموعد الطبي، وبالتالي إجبار المريض على إعادة عملية الطلب.

حركة العاملين في المجال الإنساني

17. حوادث تأخير أو حرمان الدخول على حاجز بالضفة الغربية: تشمل الحوادث التي تؤثر على الموظفين المحليين أو الدوليين العاملين في المنظمات الإنسانية، سواء العاملين في منظمة الأمم المتحدة أو منظمات دولية غير حكومية.

الواردات إلى غزة

18. الشاحنات حسب النوع: لأسباب تاريخية، هذا الرقم يستثني الشاحنات التي تحمل جميع أنواع الوقود.

حماية الطفل

19. الهجمات تشمل استهداف المدارس الذي يؤدي إلى تدمير كلي أو جزئي لمثل هذه المرافق. يمكن أيضا الإبلاغ عن أية تدخلات بالتشغيل العادي للمنشأة، مثل الاحتلال والقصف والاستهداف لأغراض الدعاية، وإلا سيتم التسبب في إلحاق الضرر بالمنشآت المدرسية وموظفيها.